

إنّ دراسة عميقة لمقدمة ابن خلدون تقودنا إلى استنتاج مفاده أنّ صاحبها قد درس الظاهرة الاجتماعية من جميع جوانبها و حاول الإحاطة بكل أبعادها. و لا شك أنّ هذه الدراسة من شأنها هي محاولة لاكتشاف و معرفة الجوانب و العناصر التي تتأسس عليها النظرية الخلدونية.

إنّنا نعتقد أنّ ابن خلدون و رغم ما تزرخ به المقدمة، فإنّه لم يجد الوقت الكافي لعرض علمه الجديد و موضوعه عرضا شاملا و منظما، و في الإحاطة بكل الظواهر التي تعرض للعمران البشري. فهو لم يكتف بدراسته للموضوع الاجتماعي العام، بل تجاوزه إلى ظواهره الاجتماعية المختلفة: السياسية و الاقتصادية، والتربوية و الأخلاقية و غيرها.

من هنا فإنّ بحثنا هذا يندرج في إطار البحوث التي جعلت من أفكار ابن خلدون منطلقا من أجل فهم بعض الظواهر التي تلف عالمنا العربي والإسلامي، أو تلك التي عرفها في الحقب التاريخية الماضية، والتي لا تزال تلقي بظلالها على نواحي الحياة الاجتماعية بكل أطيافها، خصوصا في جانبها السياسي. و هو محاولة من أجل الكشف عن مدى تفاعل ظاهرة اجتماعية كالأخلاق بظاهرة اجتماعية أخرى هي الظاهرة السياسية، و منه جاء بحثنا تحت عنوان الأخلاق والسياسة وفق المنظور الخلدوني، نحاول من خلاله الوقوف على مدى الارتباط بين الظاهرة الأخلاقية والظاهرة السياسية كما فهمها ابن خلدون و كما عاينها من خلال معاشته للواقع الاجتماعي والسياسي، و بالتالي فإنّ عملنا هذا هو عبارة عن دراسة نظرية و تطبيقية لعلاقة الأخلاق بالسلطة السياسية في زمن ابن خلدون أو في الأزمنة التي سبقتة في سياق التاريخ العربي والإسلامي، خصوصا في منطقة مثل منطقة المغرب العربي التي عرفت حراكا سياسيا كثيفا، للكشف عن ذلك التأثير الذي مارسته الأخلاق في تشكيل و قيام السلطة السياسية و حتى في تثبيتها أو كانت عاملا هادما لها في نمطي العمران الخلدوني؛ البدوي منه والحضري. لذا فإنّ جهدنا ما هو إلا محاولة متواضعة تندرج ضمن إطار الجهود و البحوث التي اتخذت من ابن خلدون و آثاره الفكرية و العلمية مادة و حقلًا خصبا لدراساتها والكشف عن مكنوناتها وجدت فيه ضالتها خصوصا من الباحثين في العالم العربي، و باعتبار ابن خلدون عربي المنشأ والتكوين فقد شكل محور اهتماماتهم؛ لأنه الوحيد الذي درس المجتمع العربي دراسة علمية بعيدة عن الطوباوية والمثالية. لقد شملت مقدمة ابن خلدون الشهيرة في طياتها صنوفا من العلوم والمواضيع التي كانت محل نظر و تحقيق سواء كانت بالتصريح أو التلميح، و دون أن نغمت تلك الدراسات التي تناولت ابن خلدون حقها فإننا نعتقد أنّ هناك مواضيع لم تلق إقبالا واهتماما كبيرين مثل علاقة الثروة بالسلطة السياسية و علاقة الأخلاق بالسياسة؛ باستثناء بعض المحاولات و التي لا تعدو أن تكون مجرد أفكار و آراء.

و يأتي هذا البحث في سلسلة البحوث التي تحاول استكشاف حقول و عوالم جديدة من خلال مقارنة سوسيولوجية للأخلاق السياسية التي كان يتخلق بها الحكام في تلك الفترة والتي كان لها ذلك الأثر في المجتمع العربي الذي درسه ابن خلدون والذي كان فيه واحدا من النخبة السياسية و الفكرية. و تبقى الكثير من الأخلاق سواء في عصره أو في العصر الحديث محل دراسة و بحث لارتباطها بطبقة من المجتمع و لكنها فوق المجتمع و هي طبقة الحكام، و سلوكياتهم مع من يحكمونهم، و كيف كانت أخلاقهم قبل أن يصلوا إلى السلطة ، وكيف هي عليها بعد ذلك؟ و على أي شيء يعتمدون من أجل الحفاظ على تلك السلطة؟ .

تحديد الموضوع

تتناول الدراسة موضوع العلاقة بين الأخلاق والسياسة كما تصورها ابن خلدون بمعنى آخر البحث في الأخلاق التي أهلت أو تؤهل شخصا أو جماعة للوصول إلى الرئاسة أو الملك، ولذلك فإنها تحاول استكشاف المنظومة الأخلاقية و تعديد عناصرها و مدى توافرها في أولئك الأشخاص الذين تولوا الرئاسة و الملك، و بصورة أوضح فإننا نحاول معرفة الوظيفة السياسية للأخلاق من خلال أطروحات ابن خلدون و نظريته السياسية في نشوء الدول و تطورها من خلال ما عاشه و شاهده أو حتى ما شارك فيه من أحداث سياسية، ثم بعد ذلك إسقاطها على الواقع السياسي العربي خصوصا والإسلامي عموما في ما إذا أنها لازالت تمارس تلك الوظيفة على الرغم من التغيرات التي عرفها المجتمع العربي في النواحي المختلفة و خصوصا منها السياسية.

و لا شك أن هذا الموضوع ليس جديدا إذا نحن لم نتناوله في إطار التصور الخلدوني؛ ذاك أن العلاقة بين الأخلاق والسياسة قد تطرق إليها التفكير الإنساني منذ طفولته؛ حيث أننا لاحظنا اهتمام بهذا الموضوع في الفلسفة الشرقية والفلسفة اليونانية وكذلك في القرون الوسطى و خصوصا في الكتابات اللاهوتية و الفقهية، وفي العصر الحديث سواء عند الفلاسفة أو علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا.

ويمكن على ضوء ذلك أن نتعرف على طبيعة هذه العلاقة؛ كون أن ابن خلدون؛ رجل عاش الحياة السياسية بكل تقلباتها و شارك في أحداثها، فإنه الأقرب إلى تحديد تلك العلاقة التي تربط بين الأخلاق والسياسة أو كما كانت في عصره على الأقل، و كيف حاول تصويرها في تخرجاته لنظريته السياسية؟ وصولا إلى محاولة التعرف على الاتجاه الخلدوني نحو مادة و مصادر هذا الاتجاه الذي يتحكم في فهم العلاقة بين الأخلاق والسياسة.

دوافع اختيار الموضوع

إن وراء اختيارنا لهذا الموضوع مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية:

أولاً: الأسباب الذاتية

إن كل مثقف ينتمي إلى الفضاء العربي والإسلامي، و يتلقى تكويناً من طبيعة التكوين كالذي تلقناه ويعيش في ظل واقع كالذي نعيشه، يجد لديه رغبة قوية في الاطلاع على هذا النوع من المواضيع و يرى نفسه معنياً بمعالجتها شأنه في ذلك شأن ابن خلدون نفسه؛ ذلك أن كل مثقف عربي و مسلم تؤرقه فكرة التناقض بين الأخلاق الإسلامية التي يتشدد بها الكثير خصوصاً من أمسكوا بزمام السلطة، وكيف نراهم يظهر حرصهم على التحلي بالخصال الحميدة أمام مؤيديهم و أتباعهم و رعاياهم. من هنا كانت رغبتنا ملحة في فهم هذه العلاقة و إيجاد جواب عن الكيفية التي تردّها إلى حالتها الطبيعية .

ثانياً: الأسباب الموضوعية

هذا الموضوع قديم قدم التفكير الإنساني، و يفرض نفسه على الباحث كما كانت الحال لدى الفلاسفة في العهد القديم؛ فلاسفة اليونان والشرق و لدى فلسفة العصور الوسطى و فقهاءها، و كما يفرض نفسه اليوم في العصر الحديث، مع ذلك فإن قلة قليلة فقط من الباحثين و خصوصاً عندنا ممن تناولوا هذا الموضوع بالدراسة و التحليل. و هو ما يمثل دافعاً موضوعياً لاختياره ، لعلنا نسلط الضوء على بعض جوانبه أو نقدم إضافة و لو متواضعة إلى المكتبة العربية و الإسلامية، خصوصاً و أنها تخلو أو تكاد من مثل هذه الدراسات، و على النحو الذي نريد أن نتناول به هكذا موضوع .

الإشكالية

لا يخلو عصر من العصور والحقب التي عرفها الإنسان في كل حضاراته المتعاقبة من الحديث عن مسألة العلاقة بين الأخلاق والسياسة، ذلك أنه موضوع يفرض نفسه بقوة ، فكل واحد يرنو إلى تكوين و إقامة نمط معين من العلاقات والحفاظ عليه والدفاع عنه .

و في عصرنا الحالي لا زالت هذه الإشكالية تفرض وجودها، و خصوصاً في هذه الظروف التي تتميز بحضور قوي لمنطق القوة و العنف، و تحلل من كل الضوابط الأخلاقية واستخدام كل الطرق

والسبل سواء أكانت مشروعة أو غير ذلك من أجل الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها و إسباغها بالصالح العام و الحفاظ على النظام و أمن الدولة .

تعرف السياسة على أنها طرق قيادة الجماعة البشرية و أساليب تدبير شؤونها لما يعتقد أنه خيرها و منفعتها، أما الأخلاق فهي مجموعة من القيم والمثل الموجهة للسلوك البشري نحو ما يعتقد أنه خير و تجنب ما هو شر و من خلال هذين التعريفين البسيطين يمكن القول بأن كلا من الأخلاق والسياسة تستهدفان شيئاً واحداً و هو تحقيق الخير و دفع الشر، غير أن التقاءهما في وحدة الهدف لا يعني بالضرورة أنهما لا يفترقان، و هو ما أدى بالمتنولين لهذا الموضوع إلى أن يكونوا تيارين متناقضين فمنهم من يربط الأخلاق بالسياسة ارتباطاً عضوياً، و أنّ الفعل السياسي يجب أن تضبطه الأخلاق أو أنه قبل كل شيء يحمل قيمة أخلاقية، و آخرون يرون أن للأخلاق مجالها الخاص و لا علاقة لها بما يدور في الحقل السياسي من ممارسات، و لابد للسياسي أن لا يقيّد نفسه بضوابط أخلاقية كما ذهب إليه مكيافيلي حينما فصل الممارسة السياسية عن الضوابط الأخلاقية بل يرى أن هناك تعاضداً صريحاً بين ما هو أخلاقي و ما هو سياسي و يجعل منهما ماهيتان مختلفتان و لا يمكن أن تحتوي إحداها الأخرى.

إنّ ابن خلدون؛ الذي يعد أحد رواد الفكر الاجتماعي والسياسي والذي عايش الأحداث السياسية بكل ألوانها و شارك فيها و تقلد المناصب المختلفة؛ حاول في النهاية أن يصوغ نظريته السياسية الشهيرة في نشأة الدولة و تطورها والتي جاءت متضمنة في جهازه المفاهيمي و يأتي في مقدمة هذه المفاهيم؛ مفهوم العصبية والذي من خلاله قرأ ابن خلدون الظاهرة السياسية في شمال إفريقيا و العالم العربي مغرباً و مشرقاً .

ومنه فإنّ ابن خلدون هو أصدق من يشرح لنا صورة الحاكم أو السياسي و الماسك بالسلطة بكل تجلياتها و كيف ربط الجانب الأخلاقي بالجانب السياسي و هو يلاحظ نشوء الدول و تطورها و أين هو موقع الأخلاق في النظرية السياسية الخلدونية؟ و هل ثمة نوع معين من الأخلاق يمكن اعتبارها أخلاقاً سياسية صرفة؟ فإن كان الأمر كذلك؛ فما هو هذا النوع من الأخلاق؟

إنّ الكائن السياسي و الذي نقصد به الدولة كما أعطاه ابن خلدون أعماراً كأعمار الأشخاص لابد لها و حسب وجهة النظر الخلدونية أن تسلك خلال حياتها سلوكات و أفعال هي سياسية أو أخلاقية. فهل ابن خلدون ممن يبتعد بالسياسة عن مجالها الأخلاقي و أن الأخلاق تنمو و تتطور مع هذا الكائن السياسي و تلازمه في كل مراحل عمره من لحظة الميلاد إلى الهرم و الفناء أم أنها تنمو و تتطور بعيداً عنه ؟

إننا نعتقد أن هناك أخلاقاً لا يمكن إلا أن تكون سياسية، و قد يستخدمها البعض سلاحاً يرفعه ضد خصومهم السياسيين أو من ينافسوه على كرسي السلطة والرئاسة، و أن هناك أخلاقاً تدفع صاحبها دفعا إلى أن يكون أوفر حظا للظفر بالسلطة؛ مما يجعلنا أمام أنواع من الأخلاق التي نستطيع تسميتها بالسياسية نتيجة ما تقوم به من دور في الحياة السياسية، و لعل أبرز مثال نوردته هو تركيز المترشحين للمناصب السياسية ابتداء من منصب رئاسة الدولة إلى رئيس البلدية على جملة من الأخلاق في حملاتهم الانتخابية؛ أولها النزاهة و الأمانة.

إذا أمكننا أن القول بأنّ هناك علاقة كيفما كانت بين الأخلاق والسياسة من المنظور الخلدوني، فهل توجد أنواع محددة من الأخلاق يرى فيها ابن خلدون أنها أخلاق سياسية بالدرجة الأولى و هل يمكن أن تشكل تلك الأخلاق ما يمكن تسميتها بمنظومة الأخلاق السياسية ؟ وما هي عناصر هذه المنظومة في النظرية السياسية الخلدونية ؟

أهداف البحث

إنّ قراءة عادية و غير هادفة لما احتوته المقدمة قد تؤدي بنا إلى اعتقاد و نتيجة هي أنّ ابن خلدون لم يخصص لموضوع الأخلاق حيزاً أو فصلاً من الفصول الكثيرة. فهو لم يشر إليها كموضوع مستقل، لكن و بعد التدقيق و التمعن نجد أن الأمر ليس كذلك؛ فهو لم يهمل جانب الأخلاق، و نظريته فيما يخص الدولة لا يمكن أن تكتمل دون زيادة على أن الدارسين للفكر السياسي والاجتماعي لم يعطوا لمسألة علاقة الأخلاق بالسياسة كثير عناية باستثناء بعض الدراسات من أمثال الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون لمؤلفه الدكتور عبد الله شريط أو بعض المقالات هذا من جهة، و من ناحية أخرى فإن التحولات السياسية التي يشهدها عالمنا العربي بهبوب رياح التغيير و الديمقراطية أدت إلى بروز سلوكيات و ممارسات جديدة في العمل السياسي من أجل الوصول إلى سدة السلطة أو المحافظة عليها.

لذلك؛ فإن الهدف الرئيس من هذا البحث هو محاولة الكشف عن هذه الجوانب المستترة في نظرية ابن خلدون و إبرازها إلى الوجود للإفادة منها في إقامة علاقة سوية بين الأخلاق والمبادئ السامية التي تتأسس عليها ثقافتنا العربية والإسلامية و بين النظام الذي نتوق دائماً إلى رؤيته قادراً على إقامة العدل داخل المجتمع و إلى تجديد طاقاته لإعادة بناء الحضارة الإسلامية المزدهرة كذي قبل في المشرق و الأندلس.

كل ذلك سوف يتم وفق مقارنة سوسيولوجية تعتمد المناهج الكفيلة بإبراز العلاقة بين الأخلاق و السياسة كما هي عند ابن خلدون.

حقل البحث

إن بحثنا هذا؛ هو عبارة عن دراسة نظرية و تطبيقية؛ و لذلك فإن حقل البحث، و إن لم يكن ميدانيا يتم فيه جمع المعطيات من الواقع عن طريق الوسائل و التقنيات السوسولوجية؛ إلا أنه حقل موضوعي يتمثل فيما احتوته مصادر ابن خلدون من طروحات و أفكار حول الأخلاق و علاقتها بالسياسة و لاشك أن هذه المصادر محدودة متمثلة على الخصوص في :

1- مقدمة ابن خلدون.

2- قراءة للمصادر الفقهية والفلسفية والسياسية ذات الصلة بالنظرية الخلدونية و بالموضوع. و يمكننا الاستفادة أيضا من الملاحظات و المقابلات مع الأشخاص الذين يولون اهتمامات خاصة بموضوع دراستنا أو في علاقه بالنظرية الخلدونية.

منهج البحث

أما عن منهج البحث فإنه انطلاقا من طبيعة مادة البحث كان لابد لنا من:

1. قراءة لمصادر ابن خلدون و ما احتوته من النصوص، و استخراج كل الأفكار التي لها علاقة بموضوعنا، وتسجيل ذلك على بطاقات قراءة تسجيليا علميا.

2. و مما لا شك فيه فإننا سنكون ملزمين بالاعتماد على بعض المناهج و المقاربات الأخرى التي يمكن أن تكون ذات فائدة خلال مراحل البحث. فالبحث السوسولوجي يمكنه أن يغرف من مختلف المناهج التي بوسعها أن تعطي لصورة البحث أو الموضوع أبعادا جديدة.

و لما كانت عملية اختيار المنهج؛ مرتبطة أساسا بطبيعة الموضوع المدروس و الذي يتحدد حسب حقل البحث والإطار الزمني والمكاني. و هو ما يساعد الباحث على الوصول إلى الهدف المنشود من الدراسة. فإن صياغة و اختيار منهج من عديد المناهج هو أيضا من الأهمية بمكان و هو أيضا أهم خطوة من خطوات البحث العلمي. إن المنهج كما يراه د. عبد الغني عبّاد: "مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة...، و هو أيضا أنماط ملموسة في تنظيم خطوات البحث والسير فيه ¹". لذا فإن صياغة أو اختيار منهج البحث يخضع لمجموعة من الشروط الموضوعية والعلمية، من أجل حماية الباحث في العلوم الاجتماعية و بالأخص في علم الاجتماع من أن يقع في الذاتية، و أن يصبح رهينة الأفكار والأحكام المسبقة التي تجعله يجانب الدقة و الموضوعية. والتي تشكل أولى قواعد المنهج السوسولوجي التي دعا إليها دوركايم من خلال مؤلفه الشهير "قواعد المنهج

¹ - عبد الغني عبّاد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات و المقاربات، دار الطليعة بيروت، ط1، 2007،

السوسيولوجي"، والتي تتمثل في القواعد الثلاث الخاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية. أولاها كما ذكرنا أنه "يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء comme des choses ... و لما كانت هذه أقرب إلينا من الحقائق الخارجية التي تعبر و أسهل تناولها منها فإننا نميل بطبيعة الأمر نفسه إلى الاستعاضة بهذه الأفكار عن تلك الحقائق، و إلى اتخاذها مادة لما نقوم به من بحوث نظرية... و من الواضح أنه ليس من الممكن أن تفضي بنا هذه الطريقة إلى نتائج موضوعية"¹.

و من أجل ضمان جانب من الموضوعية والدقة، فإننا لن نكتفي بمنهج واحد بعينه بل يجب: "على التحليل السوسيولوجي أن يقدم أكثر من مقارنة منهجية للظاهرة المدروسة، فالمنهج بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم التحليل ضمن منطق معين، في رؤية الأمور استنادا إلى خلفية نظرية تمكن الباحث من تحديد السلوك العلمي الملائم لكل الحالات والوقائع المدروسة، وباختلاف المنطلقات والأدوات المعرفية والنظرية؛ التي ينطلق منها الباحثون الاجتماعيون تختلف مناهجهم، حيث لا يرون الأشياء نفسها و لا يدركونها أو يفسرونها بالطريقة عينها داخل الظاهرة الواحدة"².

إنّ ابن خلدون؛ الذي تشكل أفكاره منطلقا لدراستنا، هو واحد من الذين ساهموا في بناء المعرفة الإنسانية. و قدم نموذجا علميا استوحاه من المنهج العقدي الإسلامي الذي شكل الخلفية الفكرية والعلمية، تناول من خلاله حركة التاريخ عبر مقارنة تجريبية جعلت من التاريخ سيرورة تجميعية شكل فيها المجتمع إشكاليته باعتبارها موضوعا للمعرفة و العلم.

لقد كان علم العمران الذي وضعه ابن خلدون كان نتيجة دراسته للتاريخ. الذي لا طالما انتقد فيه من سبقه من المؤرخين في العالم العربي والإسلامي؛ الذي امتازت مؤلفاتهم بالقصور واعتمادهم على مجرد النقل، من دون تدقيق و تمحيص فالمؤرخ: "محتاج إلى مأخذ و معارف متنوعة، و حسن نظر و تثبت يفضيان بصاحبها إلى الحق و يُنكبان به عن المزلّات و المغالط لأنّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، و لم تحكم أصول العادة و قواعد السياسة و طبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، و لا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فرما لم يؤمن فيها من العثور، و مزلة القدم والحيد عن جادة الصدق"³.

و لما كان لاختيار منهج البحث أو الدراسة كل هذه الأهمية؛ نجد أنفسنا بأمس الحاجة إلى مقارنة منهجية، نستعين بها في دراستنا لطبيعة العلاقة بين الأخلاق والسياسة وفق الرؤية الخلدونية، و التي تشكل مؤلفات ابن خلدون موردها الأساس تطلب من قراءتها المرة تلو الأخرى، وبالأخص كتاب "المقدمة" الذي حوى أهم أطروحاته و أفكاره، من أجل الوصول إلى تفسير نقرأ به طبيعة علاقة

1 - إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ص 59

2 - عبد الغني عباد، نفس المرجع، نفس الصفحة

3 - عبد الرحمن ابن خلدون، نفس المرجع، ص 23

الأخلاق بالسياسة كما تصورها ابن خلدون. ذلك أنّ الرجل نشأ في بيئة إسلامية تراعي الأخلاق في تعاملاتها جعلته عالم دين مارس القضاء، ثم إنّه كان رجل سياسة. تقلب في دواليها و مراتبها، و عايش الأحداث السياسية، فغرف من نعيمها و اكتوى بلمهيبها. مما يجعله الأقرب إلى الحديث عن تلك العلاقة من خلال تجربته الحية أو ملاحظته المشاركة.

و كما سبق، فإنّنا لن نمنع أنفسنا من اعتماد مقاربات سوسيولوجية تكون ذات صلة بموضوع بحثنا، حتى لا نأخذ اتجاهها واحداً و من أهم تلك المقاربات و المناهج:

أولاً: المقاربة التاريخية

يورد د. حسن ملحم على لسان "Q.Gibson" بأن: "كل بحث يحمل جانباً تاريخياً في حياته".¹ فبينما يبني المؤرخ قضايا عامة تتعلق بحوادث ماضية من خلال تتبعها الزمني، فإنّ علم الاجتماع يلجأ إلى استخدام القضايا العامة المتعلقة بأحداث ماضية فريدة حتى يصل في النهاية إلى صياغة قضايا عامة و نظريات تفسيرية، و تنبؤات تتعلق بالظواهر الاجتماعية، بل إنّ دراسة القضايا العامة و تحليلها تتطلب بالضرورة الاستعانة بالقضايا التاريخية، فلكل بحث جابه التاريخي.¹

لقد أصبح المنهج التاريخي مصدراً لكثير من النظريات السوسيولوجية، الأمر الذي دفع إلى القول بأنّه يتعين على عالم الاجتماع أن يعكف على دراسة التاريخ لكي يستطيع الحصول على مادة بحثه. و يظهر استخدام المنهج التاريخي لدى علماء الاجتماع والأثروبولوجيا واضحاً في دراساتهم لظاهرة الثقافة.² و تأكيداً على هذه الأهمية يعتقد "رايت ملز" أنّه "من العسير دراسة اتجاهات الأفراد، أو أية ظاهرة اجتماعية إذا عزلت عن سياقها التاريخي، و إذا درست منفصلة عن العصر الذي تنتمي إليه".³

وكما رأينا فليس معنى هذا اقتصار المقاربة التاريخية على الدراسات التاريخية فحسب، بل إن استعمالها جد شائع في مجال علم الاجتماع، ولعل أهميتها هذه تنبعث من مبدأ مؤداه أنّه "يصعب فهم الحاضر دون فهم الماضي بالنسبة للشيء المراد دراسته وذلك لأن الحاضر هو نتاج الماضي..."⁴. إنّ خصائص الظاهرة الاجتماعية عدم الثبات والسكون، فأكثر ما يميزها هو التغير المستمر الذي تدير عجلته عوامل يجب أن تطرح للبحث العلمي من أجل الوصول إلى قواعد تتحكم في وجود الظاهرة و يتردد وقوعها بتوافر تلك الشروط التي توفر الأرض الخصبة لقيامها.

1 - حسن ملحم، نفس المرجع السابق، ص 256

2 - علياء شكري و محمد علي محمد، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، النظرية و المنهج، دار النشر المتحدة، 1972، ص

199

3 - نفس المرجع، ص 204

4 - غريب عبد السميع غريب، البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والامبريقية، مرجع سابق، ص 169.

ولعل هذا ما جعل لمفهوم التاريخ معنى مزدوجا عند ابن خلدون الذي جعل للتاريخ معنى مزدوجا، عرفه على أنه "إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبارٍ عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأول..."¹ وهو المعنى الظاهري للتاريخ، أما المعنى الباطني بالمقابل فإنه "...نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات و مبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق..."².

ومن ثم كانت دراسة التاريخ حسب ابن خلدون لا تقتصر فقد على سرد الحقائق وإعادة صياغتها على سبيل الروايات والقصص، بل إن دراسته تتم عن وجود علاقة سببية وطيدة بين ماضي الأفراد وبين حاضرهم الذي يعتبر امتداد لهذا الماضي، وشواهد مادية خلتها أحداثه.

أما عن اعتمادنا المقاربة التاريخية في دراستنا عن العلاقة بين الأخلاق والسياسة عند ابن خلدون، فإن مرد ذلك هو أنّ ابن خلدون نفسه اعتمد على هكذا مقاربة، عندما نظر إلى المجتمع البشري على أنه سيورة تاريخية، تعرف مراحل من التحول تنتقل فيها من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى تكون فيها نقطة البداية هي المجتمع البدوي وتنتهي وصولا إلى المجتمع الحضري، وهذه السيورة هي حتمية اجتماعية يخضع لها الكل الاجتماعي بجميع عناصره. بما فيها الظواهر الأخلاقية والسياسية، وأجزائه بما فيها نظام الحكم والسلطة السياسية بداية من مشيخة القبيلة وانتهاء بالجلوس على كرسي الملك، و ما يرافق ذلك من تبدل في طباع القوم و أخلاقهم نتيجة التبدل في أحوال العمران و تحول في سلوكات أفراد العصبية الغالبة، فيرى ابن خلدون على أنّ عملية التحول من حال إلى حال، من أخلاق النقشف والتوحش إلى أخلاق الترف والبذخ والتأنس تكون مصحوبة بتغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع، إلا أن تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري وتبلور معالم النظام الحضري يؤدي إلى توسع العلاقات الاجتماعية وخروجها عن دائرة البداية التي أكثر ما يميزها بساطة الحياة الاجتماعية و مكارم الأخلاق التي يحيا عليها أفراد القبيلة والعلاقات السياسية التي لا نكاد نذكر فيها وجود سلطة سياسية قائمة بحد ذاتها أساسها الشرف والمروءة إلى سلطة تتخذ لنفسها حكومة وتحجب العامة عن التدخل في إدارة شؤون الحكم و تسعى إلى الانفراد بالمجد والتنكر لمن ساندتها في تثبيت سلطتها عبر أطوار تأسيسها هو ما يسميه ابن خلدون بالملك.

ومن ثم فإن هذه الحركة التاريخية التي يعرفها المجتمع البدوي و العوارض التي تعتريه جراء هذه الحركة من تبدل في أخلاق أفرادها المتسمة بالنقشف والشجاعة والنصرة والتضامن، و بنيتها السياسية في نظر ابن خلدون وانتقالها من حالة طبيعية إلى حالة أخرى هي التي استدعت إلى الاستعانة بالمقاربة التاريخية من أجل دراسة وتفسير هذا الانتقال من مرحلة إلى أخرى و بالأخص الجانب الأخلاقي

¹ - عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، ص 17

² - نفس المرجع، نفس الصفحة

للسلوك الفردي والجمعي لأفراد العصبية أو القبيلة، مع ربطها بالواقع السياسي الذي يتأثر تأثراً جلياً بهذا التغير الاجتماعي ويجعل نشأته وازدهاره ثم سقوطه مرتبطاً بها أشد الارتباط.

ثانياً: المذهب التطوري

و غير بعيد من المنهج التاريخي، نجد من الضروري توظيف منهج آخر يقترب من المنهج السابق. و هو المنهج التطوري، الذي يشير حسب تسميته وجود عملية تطور و تحول من حال إلى حال مغايرة، لا تعرف التوقف والاستقرار. و يرى أنصار هذا المنهج؛ أنّ المجتمع لا يمكن أن يوجد في حالة ديناميكية قد تكون بينة أو مضمرة، إلاّ أنّها تظل موجودة مهما بلغت المجتمعات من بساطة تركيبها أو أشكال البناءات فيها.

و من بين أنصار المنهج التطوري؛ نجد "هبريت سبنسر" أحد رواد هذا المذهب الذي يستمد نظريته من نظرية داروين في النشوء والارتقاء، و تقوم نظريته على قاعدة أنّ التطور هو القانون الأسمى لكل موجود، و هو حقيقة عامة تصدق في مجال علم الطبيعة، كما تصدق في مجال علم الحياة و مجال علم النفس، و مجال علم الاجتماع و مجال علم الأخلاق. و ليس التطور بالنسبة لهبريت سبنسر سوى استمرار للتطور "ما فوق العضوي للحيوان"، و هذا بدوره ليس إلاّ استمراراً لعملية التطور العضوي. فالمجتمعات تتطور في حركة مستمرة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة المركبة، في المجتمعات البسيطة يعمل الناس نفس الأعمال، بينما يسود المجتمعات المركبة التخصص و تقسيم العمل و التعاون المتبادل¹، و من ثم تأتي أهمية هذا المنهج فيما يخص دراستنا؛ هو ما يعترى كل من الظاهرة الخلقية و الظاهرة السياسية من تطورات من خلال التصور الخلدوني، ذلك أنّ ابن خلدون حسب د. محمد السويدي؛ لم يفته أن يستقصي أحوال الدولة في كل دور من أدوارها و في كل طور من أطوارها، و تتبع التطورات التي تطرأ عليها من جانبيين أساسيين:

* التطورات التي تحدث في الدولة من ناحية الأحوال العامة و الأخلاق.

* التطورات التي تحدث في الدولة من ناحية كبر حجمها و اتساع نطاقها².

و كما رأينا، فإنّ الدولة في نظر ابن خلدون؛ لا تبقى على حالة واحدة طوال حياتها، فهي تتطور باستمرار ليس باتجاه واحد بل في حركة لولبية، و تطورها هذا يشمل جوانب عديدة تتغير معه سلوكات الأفراد المشكلين للعصبية. و هو بهذا لا ينفي صفة التطور من خلال نظريته في العمران والسياسة، و في انتقال المجتمع من طور البداوة إلى طور الحضارة، كما يقر بوجود أطوار تعرفها الدولة

¹ - أنظر: حسين عبد الحميد رشوان، المرجع السابق، ص 172

² - أنظر: محمد السويدي، المرجع السابق، ص 26

العربية بالخصوص في عصره، و ما تنأى إله من أأبار الدول فى المغرب والمشرق العربىين و عددها فى خمسة أطوار، تعرض لها فى الفصل السابع عشر فى أطوار الدولة واأألاف أأوالها وخلق أهله و لكل طور ميزاتة الخلقفة و السفسافة، و كذلك فى الفصل الخامس عشر فى انتقال الدولة من البداة إلى الحضارة.

وتعد السلطة السفسافة من أأبر الأنظمة التى عرفت تطورا مس أأفع هفكلها ووظائفها خلال ووجودها فى المأأمع الإنسانف، ومن ثم كان المنهج التطورف من أكأر المناهج اسأعمالا فى دراسة السلطة، وفنظر إلهاف بكونها ظاهرة مأغفرة تعرف خلال أغيرها دوراف، أأعملها فى كل واحة منها ذات وضة مأمزة عن الأأرى"¹.

وفصلأ هذا المنهج لدراسة السلطة السفسافة عند ابن ألودون من وأهأفن أساسفأفن أولها بالنظر إلى المأأمع عموماف، أفأ فرف ابن ألودون أن المأأمع عموماف والسلطة السفسافة على واه الخصوص لا فعرف الاسأقرار والأأاف، بل هو مأأمع مأأرك ففأش فى تطور مسأمر لا فى أأ مسأأمف، بل بأشكل لولف أعل ابن ألودون نقأة الانألاق ففه هف المأأمع البدوف وهو نفسه نقأة العوأة والأفافة، لأأأأ مرألة أأرى من البذور، وهذا الانتقال نفسه من المأأمع البدوف إلى المأأمع الحضرف لفس انتقالاف مفاأاف، بل فكون أأرفأفا على مراحل مأعدة سافا ابن ألودون " الأطوار"، أفأ فأمفز كل طور بمأموعة من الأأصاف أأأع على أأفع مظاهر الأفا الاأأماففة والأف من بفنها السلطة السفسافة التى أأأ العنصر الأاف الذى أأرز به إمكانيأة صلاأفة المنهج التطورف لدراسأنا.

فابن ألودون فرف أن السلطة أأأأف فى ووجودها فى كل مرألة من مراحل تطور العمران، والعلاقات السفسافة التى أكون صرأفة واضأة مبنفة على روابأ بفولوجفة ودموفة سوف تعرف أالة من التطور والأأفر بما فأأأزم مع طبفة المأأمع الحضرف، وأأاف الانأأشار الاءمأراففى الذى فأأأل عوامل أأفة من أأل الأأاف على أالة الأأامن الضرورف لاسأمرار العصبفة، فأأأ هذه العوامل أأافاف مأسأة فى "عامل الاءن" فأأأكل بألك السلطة الاءففة، وناأها أأافاف فأأ عمليات اأأماففة أأرى كالألف والولاء فأأأل بألك المأك الذى لم فعأه المأأمع من أأل لما كان على أالة البداة، وهذا المأك العقلف لا أأل أهففة عن الأكومة الاءففة إذا ما نحن أاولنا دراسة المأأمع الإسلامف.

أأأاف: الدراسة المأأارنة

من بفن المأأاربات والأأواف الأكأر أأورا فى الدراسات السوسفولوجفة؛ المأأارنة التى أأأر الوسفلة العلمفة التى فسأأأها البأأ الاأأماففى فى دراسة الظواهر والعملفاف والأأفاعلاف

¹ - مأأأ أأأاوى ، مراع سابأف، ص 117.

والمؤسسات الاجتماعية دراسة مقارنة تمس أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر والمؤسسات في مجتمعات مختلفة وبيئات متباعدة جغرافيا وإقليميا وفي مجتمع واحد عبر فترات زمنية مختلفة¹.

تم استخدام المقارنة كأسلوب أساسي في بحوث علم الاجتماع لفترة ليست بالقصيرة. فقد أشار "دوركايم" إلى أهمية هذا الأسلوب، على أنه يمثل للعلوم الاجتماعية ما يمثله المنهج التجريبي بالنسبة للعلوم الطبيعية. إذ يربط التفسيرات الاجتماعية العلاقة السببية و هو حسب قول د.حسن ملحم: "أفضل طريقة لإثبات ظاهرة ما هو أنها تكمن في أسباب حدوث ظاهرة أخرى، كما يؤكد دوركايم بأن التجربة هي التي تثبت صدق العلاقة السببية في نطاق العلوم الطبيعية. و طالما أن يستحيل أحيانا إجراء التجارب في مجال علم الاجتماع. فإن الطريقة التي تبقى متوفرة للباحث تكمن في إجراء التجارب اللامباشرة، و هو الشيء الذي يقدمه لنا المنهج المقارن"².

إضافة إلى ذلك، فهل تكون الدراسة سوسيولوجية إذا هي لم تعتمد في طليعة مناهجها و أدواتها، على المقارنة كوسيلة لمعرفة المتشابه والمختلف من الحالات والظواهر، والثابت والمتغير فيها ولقياس درجة تكرار العوارض الذاتية للظواهر، ولمعرفة ما هو جوهري منها وما هو عارض، أي إخضاع الواقع المدروس، بوصفه مخبرا مرنا مفتوحا للتجربة السوسيولوجية³.

و من ثم كان لزاما علينا تبني أيضا المقارنة، في دراستنا للعلاقة بين الأخلاق والسياسة عند ابن خلدون، و من منطلق لآخر؛ هو أن ابن خلدون نفسه استخدم هذه الوسيلة، من خلال مقارنته بين نمطي العمران "البدوي" و "الحضري" والخصائص المميزة لكل منهما عن الآخر، وخصوصا في اختلاف أخلاق الأفراد المكونين لهذين النمطين، أخلاق المجتمع البدوي وأخلاق المجتمع الحضري، كما أنه لم يهمل جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى اقتصادية وسياسية، في أنماط المعاش وأطوار الدولة وأشكال السلطة وهو ما يجعل من المنهج المقارن حاضرا في دراسة ابن خلدون للمجتمعات التي شكلت حقل اهتمامه.

كما قارن بين أنماط الحكومات "الدينية- المدنية- العقلانية" وجعل لكل منها خصائصها المميزة لها عن غيرها والتي تعتبر عاملا من عوامل وجودها، فقارن بين الحكومة التي تقوم على أساس ديني إما بنبوة أو دعوة خير وهي كالتي أسسها رسول الله قبل وفاته، وبين الحكومة التي يكون أساسها دينيا إلا أنها في الواقع قائمة على أساس المنطق وإحكام معطيات الواقع وهي الخلافة وقد اعتبرها نموذج الحكومة الفاضلة، كما تطرق أيضا إلى دراسة أشكال الحكومات التي كنت تسود أم فارس والروم هي الحكومات القائمة على أعمال العقل، كما قارن بين مختلف أشكال السلطات فيها، بل وذهب إلى أكثر من ذلك عندما أشار إلى طبيعة الحكومة وفرق بين أشكال الوازع في كل من المجتمعين "البدوي-الحضري"

1 - إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 101

2 - حسن ملحم، التفكير العلمي و المنهجية، ص 277

3 - محمد حمداوي، البنيات الأسرية ومتطلباتها الوظيفية في منطقة بني سنوس، مرجع سابق، ص 23

وكنتيجة لهذا جعل من العصبية أساس تفسير التحول من حكومة إلى حكومة أخرى، وبالتالي فقد كانت المقارنة حاضرة في دراسة ابن خلدون للمجتمعات.

وحتى داخل الحكومة الواحدة فإننا نجد ابن خلدون يعتمد المقارنة في دراسة الأنظمة الجزئية المختلفة المشكلة للمجتمع، "فقد بين العمران الديني والعمران الأخلاقي والعمران العائلي والعمران الاقتصادي والعمران السياسي، وفي هذه الدراسة يوضح أهمية ووظائف النظم العمرانية ويقارن بينها ويستخلص القوانين الشمولية حول عملياتها وتفاعلاتها وتكاملها وصوريتها وعلاقتها بالفرد و المجتمع...كما اعتمد المنهج المقارن في دراسة الديناميكية الاجتماعية التي انطوت على تصنيف المجتمع إلى أنماط مختلفة كمجتمعات البدو ومجتمعات الحضر، وفي هذه الدراسة يقارن بين البداوة والحضارة ويلق الأضواء على أثر كل نظام اجتماعي في النظام الآخر"¹.

لقد أمكنت دراسة المجتمع دراسة مقارنة لعناصرها وأوجه الشبه والاختلاف الكامنة فيها ابن خلدون من التوصل إلى قاعدة منهجية بالغة الأهمية مفادها أن الظاهرة السوسولوجية ظاهرة نسبية تخضع لأصول العمران وطبائعه، فكل ظاهرة بسبب معين لحدوثها، وإذا كان لوجود الظاهرة أسباب وعلل فإن هذه الظاهرة نفسها ستكون سببا في وقوع حادثة أخرى، و من ثم فإن " الحوادث الاجتماعية ترتبطها ببعضها البعض ارتباط العلة بالمعلول..."². ولعل هذا ما جعل ابن خلدون يفرض على الباحث ضرورة الإحاطة بظروف الظاهرة وأسباب نشأتها حتى يحيد عن الغلط وتمكن من صياغة قوانين كنتيجة علمية دقيقة تكون بالإمكان صياغتها كإحدى قواعد العمران البشري.

رابعا: الاقتراب البنيوي الوظيفي

من بين المناهج والمقاربات العديدة التي لا غنى عنها في البحوث و الدراسات السوسولوجية والأثروبولوجية، من اجل تحقيق فهم أعمق للمجتمع البشري و ما يفتعل في داخله بين مختلف بنياته. ما يميز هذه المقاربة هي التأكيد على دراسة النظام الاجتماعي العام من خلال العلاقة التي توجد بين مجموع بنياته الجزئية، بمعنى أنه يستحيل دراسة أو فهم أيّ مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية؛ بعيدا عن دراسة الكل الاجتماعي، واكتشاف الوظيفة أو مجموعة الوظائف التي تنشأ عن العلاقات المتبادلة بين العناصر البنيوية المشكلة للنظام أو النسق³.

و يذهب أصحاب الاتجاه البنيوي الوظيفي إلى اعتبار المجتمع كلا يتكون من أجزاء فرعية متداخلة فيما بينها، و هم يرون أنّ كل محاولة لفصل هذه الأجزاء عن بعضها البعض؛ هي محاولة عقيمة و تكون

¹ - إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 105.

² - نفس المرجع، ص 104.

³ - أنظر: محمد حمداوي، أطروحة دكتوراه، ص 103

نتيجتها الفهم الخاطئ للمجتمع، لأنّ هذه الأجزاء وإن بدت منفصلة فهي في تفاعل مستمر و مثلها النسق أو النظام الاقتصادي، أو النسق الثقافي أو السياسي أو الأخلاقي.

لقد بات من الضروري استخدام المقاربة البنائية في علم الاجتماع من أجل تفسير الدور الذي يؤديه نظام معين في البناء الاجتماعي أو النسق الاجتماعي باعتباره جزء منه. و عرف استخدام البنائية بشكل واسع في الدراسات الأنثروبولوجية عنها في الدراسات السوسيولوجية¹. غير أنّه وبالرغم مما تتمتع به التفسيرات البنيوية من صدق إلّا أنّها لم تستطع أن تحقق درجة عالية من العمومية، ممّا يجعلها مرتبطة بالتفسيرات الوظيفية والسيكولوجية².

و موازاة مع ذلك، كان من الضروري استخدام التفسير الوظيفي إلى جانب المقاربة البنائية أو البنيوية، وهذا لشدة الارتباط الحاصل بين البناء أو النسق والوظيفة التي يقوم بها داخل النظام الكلي، و تدعيّا لذلك يقول "كجزلي دافيز Davis" في أهمية التفسير الوظيفي: "ليس ثمة تمييزاً قاطعاً بين التحليل الوظيفي و التحليل السوسيولوجي العام فكل بحث سوسيولوجي يتعيّن أن يكون وظيفياً بالضرورة"³.

إنّ تعريف مفهوم الوظيفة نفسه يتضمن فكرة وجود بناء يتكون من مجموعة من العلاقات بين الوحدات المكونة، كما تذهب إليه د. علياء شكري من أنّ المحافظة على استمرار البناء تتحقق من خلال عملية مستمرة الوجود تتمثل في أنشطة الوحدات المكونة وهذا التعريف يرتبط بفكرتين أساسيتين: "هي فكرة وجود بناء، أي علاقة قائمة بين وحدات، بمعنى علاقات متساندة بين أنظمة يحتويها نسق اجتماعي، و الثاني فكرة الوظيفة في ذاتها أي المساهمة في المحافظة على الاستمرار، استمرار المجتمع في الوجود، وهي الخاصية التي أدت إلى شيوع استخدام مصطلح النظريات البنائية الوظيفية"⁴.

و تكمن هذه المقاربة بالنسبة إلى دراستنا من خلال الإشارة إلى فاعلية و دور نظام القيم والأخلاق وأهميته بالنسبة للبناء السياسي و الاجتماعي ممثلاً في العصبية، التي بها تتم عملية التحول في مرحلة تاريخية إلى بناء سياسي تقوم عليه الدولة، وأهمية دوره في كل طور من أطواره، وارتباط ذلك بمنظومة الأخلاق التي ترافقه في كل مرحلة و التغيرات التي تطرأ على المجتمع وانعكاس تلك التغيرات على البنيات أو النظم المشكلة له.

و عند توظيف المنهج البنيوي الوظيفي على الفكر الخلدوني؛ نجد أنّ ابن خلدون قسم المجتمع إلى مجموعة من النظم والأنساق الاجتماعية والاقتصادية، السياسية و الثقافية، ثم راح يحلل هذه الأنساق

¹ - أنظر: علياء شكري و محمد علي محمد، المرجع السابق، ص 114

² - أنظر: نفس المرجع، ص 116

³ - نفس المرجع، ص 117

⁴ - نفس المرجع، ص 118-119

في علاقتها مع بعضها البعض من جهة، و من جهة أخرى في علاقة كل بناء أو نسق بالكل التي تشكله مجموعة الأنساق، و نعني بذلك المجتمع. فعندما نرى بأنّ تغيّر الحالة الاقتصادية للمجتمع بالنسبة إلى ابن خلدون و ما يرافق ذاك من ارتقاء في الحاجات الإنسانية من الضروري إلى الحاجي، و تأثير ذلك التغير على الحياة الاجتماعية بصورة عامة وعلى سلوك الأفراد في مختلف مستوياتهم وأخلاقهم و طباعهم، و لا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل نجد له انعكاساته أيضا على النظام السياسي وأجهزته بداية من شيخ القبيلة إلى الرئيس أو الملك.

و إضافة إلى تلك الأهمية للمنهج البنيوي الوظيفي لدراستنا، هناك أهمية أخرى تنبع من الدور الذي تقوم به الأخلاق بالنسبة للعصبية و تشكل السلطة السياسية، وابن خلدون ذاته عبّر بوضوح عن هذه العلاقة؛ حين اعتبر الأخلاق بمثابة الفرع بالنسبة للجذع والذي لا يكتمل إلّا به: "...إذ الخير هو المناسب للسياسة. و قد ذكرنا أنّ المجد له أصل ينبني عليه، و تتحقق به حقيقته و هو العصبية و العشير، و فرع يُتمّ و يكملّه و هو الخلال. و إذا كان الملك غاية للعصبية فهو غاية لفروعها و متمّاتها، و هي الخلال؛ لأنّ وجوده دون متمّاته كوجود شخص مقطوع الأعضاء أو ظهوره عريانا بين الناس".¹

خامسا: المقاربة المادية الاقتصادية

لا يمكن و نحن نتناول موضوع الأخلاق بعلاقته بالسياسة من دون أن تكون لنا مقارنة اقتصادية و مادية لهذا الموضوع، و لا يمكننا أيضا أن نلغي من تصورنا النزعة الاقتصادية والمادية. التي ترجع كل الوقائع التاريخية والظواهر الاجتماعية إلى عامل واحد و محرك لها، و هو العامل المادي والاقتصادي، و أنّ وجود الناس هو الذي يحدد وعيهم. فجميع المنظومات السياسية والثقافية والأخلاقية هي عبارة عن بنيات فوقية تقوم على بنية تحتية هي البنية الاقتصادية، حيث أنّ العلاقات و الظواهر الاجتماعية مصنوعة جميعا لا دخل للإنسان فيها.²

يفهم من ذلك أنّ الأخلاق، والسياسة، والثقافة والدين، في نظر الماركسية تتوقف على الأحوال و الظروف المعيشية لكل مجتمع من المجتمعات، ذلك أنّ كل طريقة من طرق الإنتاج، من حيث إنّها تقتزن ببعض الظروف المادية و العلاقات الطبقيّة.³

إنّ مهمة الجدلية المادية ليست في فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان و ظروف وجوده، بل و أيضا في الانطلاق من هذا الفهم الصحيح إلى السيطرة على تلك الظروف و القدرة على توجيهها.⁴

¹ - المقدمة، ص 155

² - حسن ملحم، التفكير العلمي و المنهجية، ص 322

³ - حسن عبد الحميد رشوان، نفس المرجع السابق، ص 168

⁴ - عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1975، ص 109

و بن خلدون بدوره، و قبل أتباع المدرسة الماركسية تنبه إلى دور العامل الاقتصادي، و إن كان يرى أنّ الحقيقة الفاعلة في مادة العمران والعوارض الذاتية له، إنّما هي العصبية والشوكة، فهي المسؤولة في نظره عن قيام الدول و سقوطها، و هي المحرك الفعلي للتاريخ، ومن خلال تحليل آراء ابن خلدون في العصبية و الدولة، كما يرى ذلك الدكتور محمد عابد الجابري، يتبن لنا أنّ هناك عاملا آخر هاما، ذا صبغة اقتصادية واضحة، يجب إدخاله في الحساب، و إلّا بقينا ندور مع "الدورة العصبية" من غير جدوى¹. و على الرغم من إبرازه لأثر العامل الاقتصادي في بعض الظواهر الاجتماعية، فإنّه لم يعتبره العامل الحاسم. إن العامل الاقتصادي عند ابن خلدون؛ يقول الجابري: "ليس دوما سببا، بل قد يكون كذلك كما هو الشأن بالنسبة لبعض مظاهر البداوة و الحضارة، كما قد يكون نتيجة كما هو الأمر بالنسبة للسلطة. فالسلطة عند صاحب المقدمة ليست نتيجة السيطرة الاقتصادية، بل إنّ السيطرة الاقتصادية أو الثروة على العموم هي نتيجة للسلطة، أي لقوة العصبية الحاكمة"².

خطة البحث

يتضمن هذا البحث خمسة فصول و خاتمة هي بمثابة الخلاصة ، كما أن كل فصل يستهل بتمهيد و قد جاءت الفصول كالآتي :

~ الفصل الأول: و فيه استعراض للصورة التي طبعت العلاقة بين الأخلاق والسياسة في الحضارات الشرقية القديمة؛ الصينية، والفرعونية، وبلاد الرافدين، ثم الحضارة اليونانية، مع عرض وجيز لآراء كبار الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في إثراء الحياة الفكرية من أمثال كونفيشيوس، حورابي، سقراط وأفلاطون وغيرهم. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى العصور الوسطى و حاولنا فيه أيضا معرفة أهم ما ميّز العلاقة بين الأخلاق والسياسة والتي طبعها طغيان الجانب الديني على الحياة الاجتماعية في كل تظاهراتها السياسية والثقافية والعلمية، وبالأخص طغيان الكنيسة في أوروبا، كما عرضنا فيه أهم المفكرين الذين أدلوا بأفكارهم في هذا الموضوع. سواء في أوروبا أو في العالم الإسلامي

~ الفصل الثاني: خصصناه لموضوعي الأخلاق والسياسة من خلال مجموعة من التعريفات مركزين فيه على التعريفات التي تصب في حقل علم الاجتماع، بالإضافة إلى أهم المقاربات التي قدمها علماء

¹ - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية و الدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1982، ص378

² - نفس المرجع، ص 379

الاجتماع لهذين الموضوعين في مقدمتهم ابن خلدون، ثم دوركايم، وأوغست كونت وماكس فيبر و غيرهم ممن حاول أن يقترب بالسوسيولوجيا إلى هكذا حقلين من المعرفة الإنسانية.

~ الفصل الثالث: وقد كان الحديث فيه عن خصائص المجتمع الخلدوني في صورتي العمران البدوي والعمران الحضري، خصوصا ما تعلق بأخلاق أهل البدو وأهل الحضرة من خلال مقارنة مقارنة، و أهم العوامل التي جعلت مجتمع البدو مختلفا عن مجتمع الحضرة في سلوكاته و أخلاقه و تعاملاته مع ذاته و مع الآخر.

~ الفصل الرابع: و في هذا الفصل حاولنا أن نتلمس فيه السلطة السياسية والأشكال التي تعرفها سواء في العمران البدوي أو العمران الحضري، و هذا انطلاقا من شيخ القبيلة الذي كان يمثل في بادئ سلطة معنوية أكثر منها سلطة قاهرة و ملزمة، و وصولا إلى الغاية التي تنشدها عصبية رئيس القبيلة والمتمثلة في شخص شيخها، و هي الملك الذي هو مطمع كل عصبية والمجد الذي يتنافس عليه رؤساء القبائل، و هي السلطة المتمثلة في الملك والإمارة التي تنشأ و تطبع العمران الحضري أو مجتمع الدولة

~ الفصل الخامس: يأتي مكمل للفصل السابق. حيث سعيينا من خلاله إلى إبراز مكانة و دور الأخلاق في النظرية السياسية لابن خلدون والوظيفة السياسية لها بداية من المجتمع البدوي و ما ينشأ عنه من الأخلاق البدوية التي تهيأ لصاحبها الرئاسة على قومه و للعصبية الرئاسة على باقي القبائل الأخرى أي بداية من إرهابات تأسيس الدولة. انطلاقا من القبيلة التي تمثل مجتمع البدو عند ابن خلدون وحتى استتباب أمرها و عند هزمها و أفولها، وكيف تتطور مع أجيال الدولة و أطوارها؟

~ في الأخير نحاول أن نجمل كل ما ورد من الأفكار والأطروحات التي وردت في المقدمة لاستخلاص معالم التصور الخلدوني لمسألة علاقة الأخلاق و السياسة كخاتمة لهذا البحث .